

29 February 2012

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين وخمسين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد هشام بدر..... (مصر)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٥٠ لمؤتمر نزع السلاح. وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بسعادة وزير الشؤون الخارجية لإستونيا، السيد أورماس بايث، وإنه من دواعي السعادة والشرف أن أدعو سعادة الوزير لأخذ الكلمة لينقل إلينا رأي إستونيا.

لقد حظيت بشرف لقاء الوزير عندما كنت أشغل منصب نائب وزير الشؤون الخارجية. وكانت تلك أول مشاورات سياسية تعقد بين مصر وإستونيا في عام ٢٠٠٨، وقد سافرت إلى هذا البلد الجميل وحظيت بشرف لقاء سعادة الوزير. وإنه لشرف عظيم أن ألقني بكم مجدداً في هذا الحفل. فتفضلوا سعادة الوزير، لكم الكلمة.

السيد بايث (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، شكراً على التذكير بهذا الجزء من تاريخنا المشترك. اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنيكم على توليكم مهمة رئاسة مؤتمر نزع السلاح. كما أود أن أعرب عن أطيح آمياتنا للرؤساء الخمسة الآخرين لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٢.

إن قضايا نزع السلاح تخص أمن المجتمع الدولي وجميع البلدان بصرف النظر عن عضويتها في مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات العديد من المتحدثين الآخرين الذين دعوا المؤتمر خلال الأيام الأخيرة إلى بدء العمل الموضوعي دون المزيد من التأخير.

إن حالة الجمود المستمرة لفترة طويلة داخل هذا الحفل لا تدل على انعدام الإرادة السياسية على تناول القضايا الموضوعية المتعلقة بالأمن فحسب، بل تطرح أيضاً تساؤلات حول مصداقية المؤتمر نفسه ومشروعيته. ومما يبعث على الأسف بوجه خاص أن ما من دليل يرشد إلى موضوع مؤتمر نزع السلاح سوى كتب التاريخ والقواميس، التي تستخدم فيها هذه العبارة لتوضيح معنى عبارة "طريق مسدود". إن مؤتمر نزع السلاح هدفاً واضحاً وأنا متيقن من أن المؤتمر قادر على إنجاز المهام التي أنشئ من أجلها - وهي التفاوض على معاهدات دولية بشأن نزع السلاح.

إنني أدرك تماماً أن استمرار حالة الجمود من شأنه أن يدفع بالدول إلى البحث عن محافل بديلة للتفاوض على معاهدات نزع السلاح. ومع ذلك أعتقد أن العمل داخل مؤتمر نزع السلاح يتيح أفضل الفرص للتوصل إلى اتفاقات دائمة وشاملة. وعملياً، يعني ذلك أن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل شامل ومتزن يتناول مصالح جميع الدول المعنية من شأنه أن يشكل، حسب رأينا، الخطوة العملية الأولى نحو بدء العمل الموضوعي.

وأشجع أيضاً المؤتمر على بدء النقاش بشأن توسيع العضوية فيه. وأسألكم بكل لطف أن تدعموا المؤتمر في هذا الصدد.

وتقدر إستونيا، بصفتها دولة لها مركز المراقب، التأيد الذي أعرب عنه عدد من الدول الأعضاء، بصفتها الفردية أو بوصفها تنتمي إلى مجموعة إقليمية. وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي أن أذكر بإيجاز بسبب واحد من الأسباب التي جعلت إستونيا تطلب العضوية في المحفل الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. إننا نعتبر أن المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالجال النووي وأمن الفضاء وما يتصل بذلك من مسائل متنوعة ذات أثر عالمي، ينبغي ألا تقتصر على ٦٥ بلداً فقط. فجدول أعمال المؤتمر يتضمن شواغل عالمية وأعتقد أن تلك الشواغل ينبغي تناولها على أساس غير تمييزي في إطار شفاف ومتعدد الأطراف وبمشاركة عدد أكبر من الدول. وبما أن الأمم المتحدة هي منظمة ذات صبغة عالمية، لا نرى أي سبب، أو مبرر أخلاقي، لمنع دولة مهتمة من المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة مع الدول الأخرى في المناقشات المتعلقة بنزع السلاح ومن المساهمة في أهدافها.

وحتى اليوم أبدت ٣٨ دولة اهتمامها بالانضمام إلى المؤتمر. وأنا أعتقد أن توسيع العضوية قد يجسد إنجازاً من إنجازات المؤتمر ويعزز مكانته.

وقد طرح السيد قاسم جومارت توكايف، الممثل الشخصي للأمين العام، خيارات جيدة عدة على مائدة النقاش منذ أسبوعين. ويفيد أحد مقترحاته بأن يركز المؤتمر، في صورة عدم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل، على قضايا بديلة يمكن إيجاد أرضية مشتركة للعمل بشأنها، كتمديد فترة الرئاسة وتوسيع العضوية. ومن هذا المنظار، أدعو أعضاء المؤتمر إلى أن يعينوا في عام ٢٠١٢ منسقاً خاصاً يعني بمسألة توسيع العضوية بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٥٩/٦٦ بشأن تقرير دورة السنة الماضية.

وأود كذلك أن أؤيد ما طرح من أفكار حول مسألة توسيع مشاركة المجتمع المدني في عمل المؤتمر، حسب الاقتضاء. إنني أعتقد أن تعزيز مساهمة المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث من شأنه أن يضيف قيمة إلى عمل المؤتمر أيضاً.

وفي الختام، أود أن أعرب لكم السيد الرئيس عن تقديري لجهودكم والتزامكم الشخصي من أجل مساعدة المؤتمر على إيجاد أرضية مشتركة والتوصل قبل نهاية هذه السنة إلى حل للخروج من الطريق المسدود الذي يوجد فيه المؤتمر منذ أمد طويل. وأنا متفائل وواثق من إمكانية حل المسائل المتعلقة بالعضوية لما فيه صالح المؤتمر أيضاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر سعادة وزير الشؤون الخارجية لإستونيا على الكلمة التي ألقاها وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. والآن اسمحوا لي بتعليق الجلسة لفترة قصيرة لمرافقة سعادة الوزير إلى خارج القاعة.

علقت الجلسة الساعة ١٥/١٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٢٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحاباً حاراً بسعادة السيد براك سوكون، كمبوديا، وزير ورئيس الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر

استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية حظر الألغام). مرحباً بكم السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد سوكون (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً السيد الرئيس. يشرفني أن أتحدث إلى مؤتمر نزع السلاح بصفتي رئيس الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وأود بادئ ذي بدء أن أهنيكم السيد الرئيس على توليكم مهمة رئاسة دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٢.

إنه لمن دواعي السرور أن أتحدث إليكم اليوم عشية الاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة عشرة لبدء نفاذ هذا الصك البارز الذي يتناول قضايا إنسانية وإنمائية وتتعلق بنزع السلاح. لقد سعدنا جميعاً في كمبوديا باستضافة وفود من مختلف أصقاع العالم بمناسبة الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف الذي عقد في بنوم بنه خلال تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. إن الاتفاقية ولدت من رحم الكارثة الإنسانية التي سببتها الألغام في كمبوديا وفي أماكن عديدة أخرى في العالم. وبذلك تكون الاتفاقية قد عادت، بمناسبة انعقاد الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف، إلى نفس المكان حيث ولدت منذ نحو ٢٠ عاماً.

لقد كان الاجتماع فرصة ليذكر المجتمع الدولي بما أحرز من تقدم. وكان فرصة أيضاً لبنين للعالم أن هذه القضية لا تزال مطروحة حتى الآن.

لقد كان الاجتماع أكبر اجتماع دولي على الإطلاق احتضنته كمبوديا، وقد سمح بإحراز تقدم مُلفت للانتباه نحو تحقيق عالم خال من الألغام وأتاح لنا الفرصة لتؤكد من جديد التزامنا القوي بالتغلب على التحديات المتبقية. وسمحوا لي أن أذكر ببعض المخططات البارزة.

لقد تعلمنا كثيراً من الناجين من الألغام الأرضية والمنظمات غير الحكومية الذين حضروا بأعداد كبيرة في الاجتماع. فمن ماضي هذه الحركة وتجربتها، استمدنا قوتنا لتأكيد التزامنا الثابت بالنسبة إلى المستقبل. وربما يُعطينا الدور الأساسي الذي أداه المجتمع المدني في مجال نزع السلاح درساً قد يود المؤتمر أن يتعلم منه.

وقد تضمن التزام الاجتماع المتجدد نداءً قوياً إلى المجتمع الدولي من أجل الوفاء بوعوده إزاء الناجين من الألغام الأرضية والاجتماعات المحلية المتأثرة بالألغام. وخلال الاجتماع، استجابت عدة دول أطراف في الاتفاقية لهذا النداء. هذا ما تؤكد الإعلانات والتعهدات المتعلقة بتمويل مبادرات بين الجنوب والجنوب.

احتفلنا خلال الاجتماع بقدوم توفالو وجنوب السودان لشغل مقعديهما بصفتيهما عضوين جديدين في الاتفاقية. كما احتفلنا بالإعلان الذي يفيد بأن فنلندا على وشك أن

تصبح الدولة ١٥٩ في هذه الحركة. ومنذ ذلك الحين انضمت فنلندا إلى الاتفاقية وأنا أرحب بفنلندا ضمن أسرة الدول الأطراف. ونحث جميع الدول الأخرى على أن تنضم إلى الاتفاقية، بما في ذلك الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح التي لم تنضم بعد. فبمبادرتكم إلى الانضمام إلينا تساهمون في قصة نجاح في مجال نزع السلاح.

وأعلنت تركيا في الاجتماع أنها دمّرت مجموع مخزوناتهما من الألغام المضادة للأفراد، وأن عملية التدمير قد شملت نحو ٣ ملايين لغم. ويبلغ مجموع مخزونات الألغام التي شملتها عمليات التدمير التي أبلغت عنها مختلف الدول الأطراف ما يزيد على ٤٤,٥ مليون لغم. وأعلنت بوروندي ونيجيريا أنهما أوفتا بالتزامتهما بإزالة الألغام، وأبلغت غينيا - بيساو بعد بضعة أسابيع من الاجتماع أنها استكملت عملية تطهير جميع المناطق الملوثة المعروفة.

وأبلغ ما يزيد على ٢٠ دولة طرفاً مسؤولة عن أعداد كبيرة من الناجين من الألغام الأرضية أنها تبذل جهوداً من أجل تلبية احتياجات الناجين وضمان حقوقهم. وأبرزت كمبوديا، بصفتها واحدة من هذه الدول، أننا بصدد تقييم خطة عملنا الوطنية بشأن الإعاقة بهدف إعداد خطة منقحة في عام ٢٠١٢.

وبعد مضي ١٣ سنة على دخول اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد حيز النفاذ، يسعدني أن أقف أمامكم وأعلن أن الاتفاقية تمثل نجاحاً غير مسبوق. وعلى الرغم من هذا النجاح، من الواضح وضوح الشمس أننا سنحتاج إلى سنوات عديدة أخرى حتى نتحقق الوعود المضمّنة في الاتفاقية بتخليص البشرية جمعاء نهائياً وإلى الأبد من المعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد ووضع حد للإصابات التي تنتج عنها. وتحقيقاً لذلك، نحتاج إلى التزام متواصل بهذا الجهد، وكثيراً ما يعني ذلك الالتزام بتوفير الأموال.

أنا أدرك، بطبيعة الحال، جوانب معينة من الواقع الحاضر وأعي كيف أن التحديات الاقتصادية المطروحة في وجه أوروبا تُلقى بثقلها على أذهان الكثيرين. ومع ذلك، أذكر بأننا قطعنا على أنفسنا التزامات رسمية، قد يحتاج بعضها إلى سنوات عديدة من أجل الوفاء بها، واتفقنا، دون تحديد أجل أو مهلة نهائية، على أن يدعم بعضها بعضاً. وبقدر ما أفهم أن الحكومات لا يمكنها أن تتغافل عن الواقع المالي، أؤكد أنه لا يمكننا أيضاً أن نُخل بالتزاماتنا بدعم الجهود الرامية إلى مساعدة الناجين من الألغام وتخليص الأراضي الملوثة من قوتها الفتاكة.

وفي الختام، أود أن أذكر بأن نزع السلاح له "وجه إنساني". هو وجه الأبرياء من نساء أو بنات أو بنين أو رجال يحملون إعاقة جراء الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات. هو أيضاً وجه أي فرد يرغب في العيش من أجل تفجير طاقاته في سلم وأمان.

يجب أن لا يغرب على بالنأ أن المداولات المتعلقة بترع السلاح التي تجري هنا في جنيف وفي محافل أخرى، هي وسيلة لتحقيق غاية إنسانية. فهناك توقعات بأن تتمخض محافل نزع السلاح عن نتائج وأن تُحدث تلك النتائج تغيراً في حياة الناس في كل مكان. لذلك أحثكم، كأعضاء بارزين في السلك الدبلوماسي، على العمل من أجل تخليص هذا العالم الجميل من تلك الأسلحة البشعة التي تسبب عجزاً شاملاً ودماراً واسعاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر سعادة وزير كمبوديا ورئيس الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام، السيد براك سوكون، على بيانه لهذا اليوم. والآن اسمحوا لي أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة كي يتسنى لي مرافقة الوزير إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٥/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٣٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل من وفد يود أن يأخذ الكلمة؟ لا أرى أحداً يود أن يأخذ الكلمة. بذلك ننهي أعمالنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة التالية يوم الثلاثاء، ٦ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.